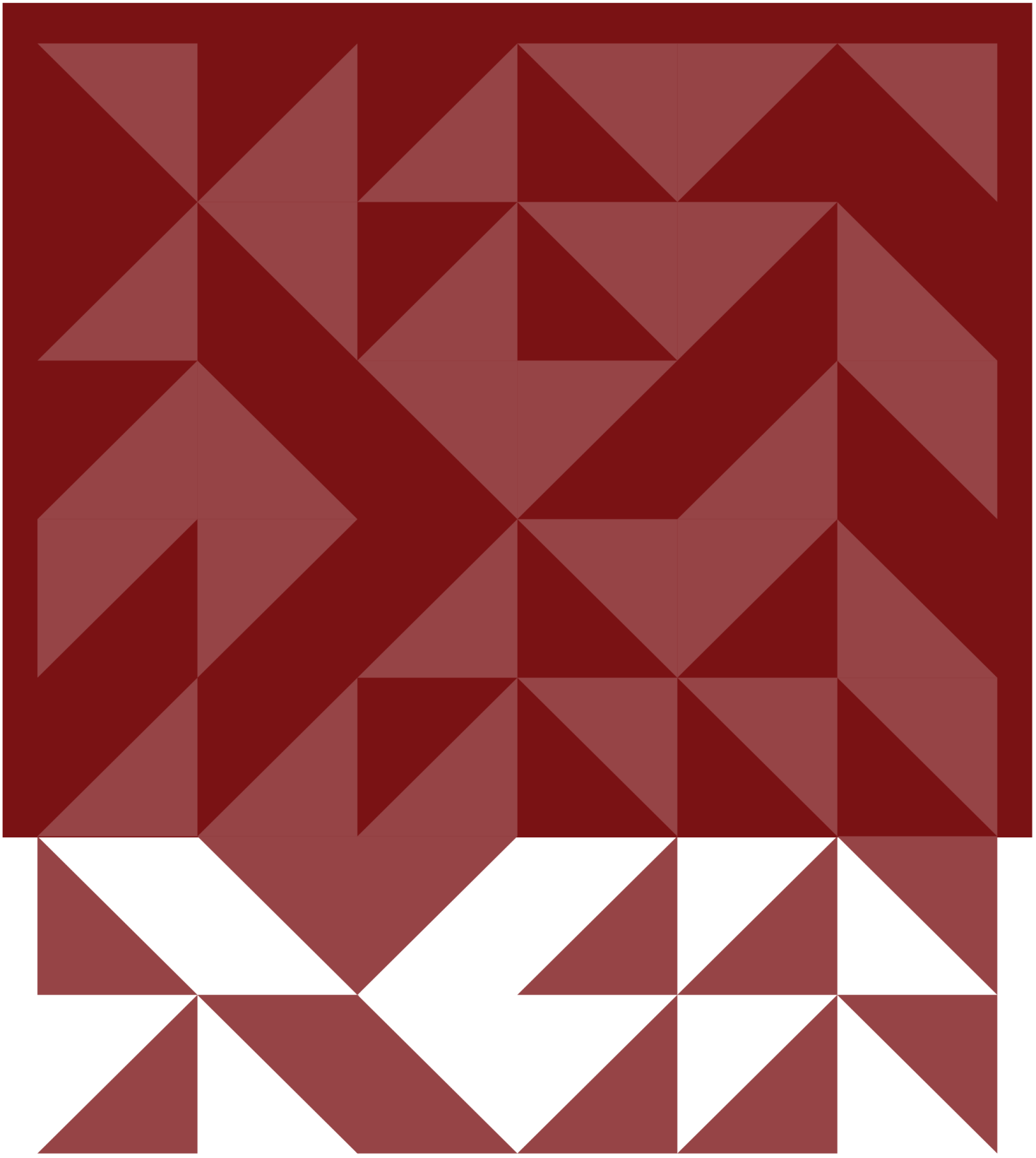

مركز الجبتور للأبحاث

تقديرات استراتيجية

هل يستطيع الجيش اللبناني التصدي لحزب الله؟

سبتمبر 2025

يقف لبنان اليوم أمام مفترق طرق حاسم يهدد بشكل مباشر سيادته الوطنية، ويتجلى هذا التحدي الأساسي في وجود حزب الله كجهة فاعلة غير حكومية توصف غالبًا بأنها "دولة داخل الدولة". في هذا السياق، صدر عن الحكومة اللبنانية في 5 أغسطس 2025 قرار مهم يقضي بتكليف القوات المسلحة بوضع خطة تطبيقية لإرساء احتكار الدولة للأسلحة، وحصر امتلاك السلاح ضمن مؤسسات الدولة فقط تنفيذًا لإعلان الترتيبات الخاصة بوقف الأعمال العدائية مع إسرائيل الذي أُقر في 27 نوفمبر 2024، وعرضها على الحكومة قبل نهاية الشهر الجاري، على أن تُنفَّذ الخطة بحلول نهاية العام الحالي. يمثل هذا القرار نقطة تحول استراتيجية تضع حزب الله أمام خيارات معقدة أحلاها مرّ، تتراوح بين نزع السلاح بصورة طوعية، أو التحول السياسي، أو احتمال الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع الجيش اللبناني.

و يركز القرار بشكل واضح على الجهات الفاعلة غير الحكومية، وعلى رأسها حزب الله، الذي رفض هذا القرار واعتبره غير شرعي، معلنًا عزمه تجاهله واصفًا نزع السلاح بأنه تهديد مباشر لمقاومة لبنان ضد العدوان الخارجي. لذلك، يتناول هذا التحليل تداعيات هذا القرار من خلال تحليل للهياكل العسكرية والقدرات لكل من حزب الله والجيش اللبناني، والأدوات التي يستخدمها الحزب لتقويض قرارات الدولة، وطرح السيناريوهات المحتملة للمواجهة بين الطرفين.

المشهد السياسي والاجتماعي في لبنان

يرتكز المشهد السياسي والاجتماعي في لبنان على نظام طائفي فريد ومُعقد، يعترف الدستور اللبناني بثماني عشرة طائفة دينية رسمية، وتُوزع السلطات الدستورية بين قيادات هذه الطوائف الكبرى، مما يُرسخ سلطة الطائفية في جميع أوجه الحياة، بدءًا من الحقوق المدنية والقانونية للأفراد، مرورًا بالتشكيلات الحزبية، ووصولًا إلى توزيع المناصب الحكومية وخطط التنمية. وقد عمّقت الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين 1975 و1990 هذه الانقسامات الطائفية، إذ ظهرت ميليشيات مسلحة على أسس طائفية متنوعة تنافست بقوة على النفوذ والسيطرة، مما أعاد رسم الخريطة السياسية والاجتماعية للبنان على نحو جذري. جاءت اتفاقية الطائف في أوائل التسعينيات كخطوة رسمية لمحاولة تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الحرب، لكنها بالمقابل قضت باستثناء حزب الله بشكل واضح من نزع السلاح الميليشياوي، مما منح الحزب غطاء لمواصلة حيازة ترسانته العسكرية بحجة مقاومته للاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان والمناطق الحدودية المتنازع عليها، وبذلك استمر الحزب في تعزيز هيمنته العسكرية والسياسية على مدى عقود، متجاوزًا بذلك دور الميليشيات إلى قوة سياسية وأمنية مؤثرة.

اليوم، يمثل حزب الله نظامًا أمنيًا وسياسيًا واجتماعيًا متكاملاً في لبنان؛ فهو لا يقتصر على كونه فصيلًا عسكريًا مسلحًا فحسب، بل يدير شبكة واسعة من المؤسسات الخدمية والاجتماعية، مثل المستشفيات والمدارس ومراكز الخدمات الزراعية، ويوفر حزمة خدمات اقتصادية تمتد إلى مشاريع تجارية وشبكات تمويل متعددة. ويشارك الحزب أيضًا بفعالية في مجلس النواب والحكومة اللبنانية، مما يمنحه نفوذًا سياسيًا رسميًا يمكنه من التأثير على صنع القرار وتعطيله أحيانًا. بالإضافة إلى ذلك، يتورط الحزب في أنشطة اقتصادية غير شرعية تشمل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال، ما يزيد من تعقيد أزمته مع الدولة اللبنانية، خاصة في ظل ضعف القدرة الحكومية على فرض سيادتها على كافة الأراضي والمؤسسات.

إن عملية نزع سلاح حزب الله لا تقتصر على مجرد إجراء عسكري بسيط، بل تمثل تحولًا سياسيًا واجتماعيًا عميقًا يؤثر في البنية المجتمعية الوطنية بشكل شامل. وتتطلب هذه العملية قدرة الدولة اللبنانية على ملء الفراغ الأمني والخدماتي والسياسي الذي سيخلفه انتزاع سلاح الحزب، مع ضمان توفير البدائل التي تحظى بثقة ورعاية المواطنين. وإلا فإن عدم النجاح في ذلك قد يؤدي إلى فراغ في السلطة، مما يفتح المجال أمام فاعلين آخرين للتمدد، ويؤدي إلى تجدد حالات عدم الاستقرار، فضلاً عن تآكل الثقة الشعبية بمؤسسات الدولة وقدرتها على حماية حقوق وحريات المواطنين وتلبية حاجاتهم الأساسية، مما يجعل هذه القضية من أخطر التحديات التي تواجه لبنان في مسيرته نحو الدولة المدنية المستقرة.

من يملك القوة في لبنان؟

يحتل الجيش اللبناني، المرتبة 115 من بين 145 جيشاً في تصنيف "غلوبال فاير باور- GlobalFire power" لعام 2025. حيث تتألف قوته البشرية من حوالي 60,000 جندي نظامي، يدعمهم 35,000 فرد في الاحتياط، بالإضافة إلى 65,000 عنصر في القوات شبه العسكرية. تُقدر ميزانية الإنفاق العسكري السنوية بحوالي مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، فإن هذا الرقم لا يعكس بالضرورة قوة استثمارية كبيرة في التحديث والتطوير، حيث يذهب ما يقارب 50% من الميزانية لتغطية الرواتب والنفقات التشغيلية مثل الطبابة والمحروقات والتغذية، مما يحد بشكل كبير من الإنفاق الرأسمالي على العتاد المتقدم.

يعتمد تسليح الجيش بشكل أساسي على مزيج من المعدات الغربية والسوفيتية القديمة، مع محاولات مستمرة للتحديث عبر المساعدات والمشتريات. لذلك تعد الولايات المتحدة الداعم الأكبر، حيث تقدم برنامج مساعدات سنوي يقدر بحوالي 100 مليون دولار. كما يقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، خاصة فرنسا، دعماً مالياً وتدريبياً مهماً. هذا الدعم، رغم أهميته، يأتي مشروطاً؛ حيث تضع الدول المانحة قيوداً على نوعية الأسلحة المقدمة. فعلى سبيل المثال، هناك ممانعة لتزويد الجيش بأنظمة دفاع جوي متقدمة أو مدفعية بعيدة المدى، وذلك للحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، ولضمان عدم استخدام هذه الأسلحة في أي صراع داخلي. وبالتالي، فإن الدعم الدولي الذي يبقي الجيش واقفاً على قدميه هو نفسه الذي يضمن بقاءه في موقع ضعف استراتيجي مقارنة بحزب الله وإسرائيل. كما إن قرار المواجهة العسكرية من شأنه أن يؤدي إلى قطع فوري لهذه المساعدات، مما يعني انهيار قدرة الجيش على الاستمرار في العمليات لأكثر من بضعة أسابيع، وهو ما يجعل أي مواجهة بمثابة انتحار مؤسسي حتى قبل أن تبدأ.

يتألف الجيش اللبناني من:

- **القوات البرية:** تشكل العمود الفقري للجيش، وتمتلك أكثر من 4500 مركبة قتالية مدرعة، بما في ذلك ناقلات الجند المدرعة من طراز M113 التي تعتبر عنصراً رئيسياً في تجهيز الألوية. كما يمتلك الجيش حوالي 115 دبابة، معظمها من طراز M48 A5 وM60 A3 الأمريكية، 12 مدفعاً ذاتي الحركة، و353 مدفعاً ميدانياً، و11 راجمة صواريخ.

- **القوات الجوية:** ذات قدرات محدودة وتتركز على مهام الدعم الأرضي، الاستطلاع، ومكافحة الإرهاب. تمتلك القوات الجوية ما مجموعه 80 طائرة حربية، تشمل 9 طائرات هجومية خفيفة من طراز A-29 Super Tucano وطائرات Cessna 208 Caravan المزودة بصواريخ Hellfire، بالإضافة إلى 69 مروحية. هذه القدرات فعالة في العمليات ضد أهداف غير محصنة ولكنها تفتقر تماماً للقدرة على فرض السيطرة الجوية في مواجهة عدو متطور.

- **القوات البحرية:** تتولى القوات البحرية مهام حماية المياه الإقليمية، مكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية، وتأمين الدعم البحري لوحدات الجيش.

وبالنسبة لحزب الله يُعتبر قوة عسكرية هجينة، يحيث متلك قدرات جيش متوسط الحجم، وهو ما يجعله أقوى من الجيش اللبناني.

تتباين تقديرات القوة البشرية لحزب الله بشكل كبير. ففي حين تشير تقديرات وكالات الاستخبارات الأمريكية لعام 2022 إلى وجود 45,000 مقاتل (20,000 مقاتل نظامي و25,000 من قوات الاحتياط). و في وقت سابق، أعلن الأمين العام السابق للحزب حسن نصر الله في عام 2021 أن الهيكل العسكري للحزب يضم 100,000 مقاتل مدرب. تُقدر الميزانية العسكرية السنوية للحزب بحوالي مليار دولار، تأتي بشكل أساسي من إيران، بالإضافة إلى شبكة واسعة من مصادر التمويل الأخرى التي تشمل استثمارات، تبرعات من الشيعة حول العالم عبر آليات مثل "الخُمس"، وأنشطة تجارية متنوعة، بعضها يخضع لعقوبات دولية لاتهامات بالارتباط بأنشطة غير مشروعة.

الجيش اللبناني والدبابة الامريكية M60

كما تمثل القوة الصاروخية الركيزة الأساسية لاستراتيجية حزب الله العسكرية. فقبل حرب 2023-2024، قدرت ترسانته بما يتراوح بين 120,000 و150,000 صاروخ وقذيفة، وهو عدد يفوق ما تمتلكه معظم دول العالم. على الرغم من الخسائر الكبيرة التي لحقت بهذه الترسانة خلال الحرب الأخيرة، تشير التقديرات إلى أنه لا يزال يمتلك عشرات الآلاف من الصواريخ، تتنوع هذه الترسانة بشكل كبير:

- **صواريخ غير موجهة:** مثل صواريخ الكاتيوشا التقليدية.
- **صواريخ بعيدة المدى:** تشمل صواريخ إيرانية الصنع مثل "فجر"، "رعد"، و"زلزال"، والتي تتميز بمدى أطول ورؤوس حربية أكبر.
- **صواريخ دقيقة التوجيه:** وهي الأخطر في ترسانته، مثل صواريخ "فاتح-110" ونسخها المطورة، والتي تمنح الحزب القدرة على استهداف مواقع استراتيجية بدقة عالية.
- **صواريخ باليستية:** استخدم الحزب صواريخ باليستية مثل "قادر-1" في استهداف مواقع حساسة في العمق الإسرائيلي.
- **طائرات مسيرة:** يمتلك الحزب أسطولاً متطوراً من الطائرات المسيرة الاستطلاعية، الهجومية، والانتحارية، والتي لعبت دوراً فاعلاً في الحرب الأخيرة.

إلى جانب قوته الصاروخية، يمتلك حزب الله قدرات نوعية متقدمة في مجالات أخرى:

- **الحرب المضادة للدروع:** تعتبر وحدات الصواريخ المضادة للدروع من نخبة قوات الحزب، وهي مجهزة بأنظمة متطورة مثل صواريخ "كورنيت" الروسية، التي أثبتت فعاليتها العالية ضد أحدث الدبابات الإسرائيلية.
- **الدفاع الجوي:** يمتلك الحزب شبكة دفاع جوي متعددة الطبقات، تتراوح من الصواريخ المحمولة على الكتف (مثل "إيغلا" و"ستريلا") إلى أنظمة متحركة قادرة على تحدي الطائرات والمروحيات والمسيرات الإسرائيلية، مما يحد من حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي المطلقة.
- **الصواريخ المضادة للسفن:** أظهر الحزب قدرته على استهداف القطع البحرية منذ حرب 2006، ويمتلك صواريخ متطورة مثل " "C-802الصيني و"ياخونت" الروسي.

جدول (1) القدرات العسكرية للجيش اللبناني وحزب الله

المؤشر	الجيش اللبناني	حزب الله	ملاحظات تحليلية
القوة البشرية	60,000~نظامي / 35,000 احتياط	45,000 - 100,000 مقاتل	أرقام حزب الله غير دقيقة لكنها تعكس قدرة تعبوية هائلة . مقاتلوه أكثر خبرة وتمرساً في الحروب.
الميزانية السنوية	1~مليار دولار	1~مليار دولار	ميزانية الجيش تستهلكها النفقات التشغيلية، بينما دعم إيران المباشر يضاعف القوة الشرائية لحزب الله.
القوات البرية	200~بداية، 4500~مدرعة، 450~مدفع	لا يمتلك قوات مدرعة نظامية في لبنان	تفوق كمي للجيش في المدرعات، لكنه يفتقر للغطاء الجوي ويواجه تهديداً كبيراً من أسلحة حزب الله المضادة للدروع.
القوة الصاروخية	30 راجمة صواريخ	+30,000 صاروخ وقذيفة (تقديرات بعد 2024)	تفوق ساحق لحزب الله كما ونوعاً بما في ذلك الصواريخ الدقيقة والباليستية التي لا يمتلك الجيش أي مقابل لها.

المؤشر	الجيش اللبناني	حزب الله	ملاحظات تحليلية
الدفاع الجوي	أنظمة قديمة ومحدودة	شبكة متنوعة تشمل صواريخ محمولة وأنظمة متحركة	يمتلك حزب الله قدرة محدودة لكنها فعالة على ردع الطيران على ارتفاعات منخفضة، بينما قدرات الجيش شبه معدومة.
القدرات المضادة للدروع	صواريخ TOW, Milan	آلاف الصواريخ المتقدمة (كورنيت، ميتيس)	تفوق نوعي مطلق لحزب الله، ما يجعل القوة المدرعة للجيش عرضة لخسائر فادحة في أي مواجهة.
القوات الجوية	9طائرات هجومية خفيفة،68 مروحية	لا يمتلك طائرات مأهولة	يمتلك الجيش قدرة محدودة للدعم الجوي القريب، لكنها غير فعالة في مواجهة قوة تمتلك دفاعات جوية.
الطائرات المسيرة	استطلاعية (Raven)	أسطول متنوع (استطلاع، هجوم، انتحاري)	تفوق كبير لحزب الله في هذا المجال الذي أصبح حاسماً في الحروب الحديثة.
القوات البحرية	زوارق دورية وصواريخ مضادة للسفن (C-802 باختصار)	صواريخ مضادة للسفن الساحلية	يمتلك الجيش قدرة على السيطرة الساحلية، بينما حزب الله قادر على تهديد القطع البحرية الكبيرة.

تجميع الباحث من مصادر متعددة

تتجلى الفجوة العميقة بين الجيش اللبناني وحزب الله ليس فقط في حجم العتاد، بل في الفرق الجوهري بين عقيدتيهما القتالية وخبراتهما الميدانية المتراكمة. يتمحور دور الجيش اللبناني حول مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن الداخلي، حيث تأسست عقيدته القتالية على الدفاع عن سيادة الوطن وحماية حدوده من العدوان الخارجي، مع التركيز على الوحدة الوطنية وتجاوز الانقسامات الطائفية، و خاض الجيش تجارب مهمة مثل معركة نهر البارد عام 2007، التي كانت اختبارًا صعبًا في بيئة عمرانية معقدة ضد تنظيم إرهابي معزول، وأظهرت فيها قواته قدرة تكتيكية وتحملًا كبيرًا بدعم سياسي واسع. كما برزت قدرته في معارك عرسال و"فجر الجرود" ضد تنظيمات إرهابية، مُظهرة تحسنًا ملحوظًا في التخطيط والقدرات العملياتية وبدعم استخباراتي من حلفاء دوليين. مع ذلك، فإن هذه الانتصارات ضد أعداء بلا عمق شعبي أو استراتيجية، لا تقارن بالخبرة التي يمتلكها حزب الله الذي طور نفسه ليكون قوة عسكرية إقليمية ذات أبعاد استراتيجية متعددة.

في المقابل، تأسست عقيدة حزب الله القتالية على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ورفض الهيمنة الإقليمية الغربية، مدفوعة بولاء إيديولوجي لنظرية ولاية الفقيه في إيران، مما منحها طابعًا إقليميًا أوسع. تراكمت خبرة الحزب الميدانية عبر حروب فعلية، حيث صقل تكتيكاته في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي عبر حرب الاستنزاف وحرب تموز 2006 التي أثبت فيها قدرته على الصمود وإلحاق خسائر استراتيجية بإسرائيل، مما أكسبه مكانة قوة ردع إقليمية لا تضاهى. كما مثّل تدخله في الصراع السوري تحولًا جذريًا، إذ انتقل من الدفاع إلى العمليات الهجومية الواسعة خارج الأراضي اللبنانية، مكتسبًا خبرات ميدانية فريدة في حرب المدن والتنسيق مع جيوش نظامية وقوات غير نظامية، مما حوله إلى قوة تدخل إقليمية فعالة. ويعزز هذه الخبرات تدريبات مكثفة ومتقدمة يتلقاها عناصر وحدات النخبة في معسكرات داخل إيران، تشمل أحدث التكتيكات والأسلحة والحرب الإلكترونية، ما يمنحه تفوقًا تقنيًا وتكتيكيًا على القوات اللبنانية التقليدية.

وعليه تكشف المقارنة بين خبرات الجيش اللبناني وحزب الله عن فجوة نوعية هائلة تجعل أي مواجهة بينهما غير متكافئة. فخبرة الجيش اللبناني، رغم أهميتها، تتركز في مهام مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي ضد تنظيمات محدودة التأثير، بينما يمتلك حزب الله خبرة عميقة كقوة عسكرية شاركت في حروب ضد دولة مثل إسرائيل، وأدارت صراعًا إقليميًا معقدًا في سوريا، وتخوض حاليًا حرب استنزاف طويلة الأمد مع العدو الإسرائيلي. هذه الخبرات المتنوعة منحت حزب الله مرونة تكتيكية وعمقًا استراتيجيًا يفوق بكثير ما يمتلكه الجيش اللبناني، فبينما تطور الجيش ليصبح قوة موجهة ضد التمردات، تحول حزب الله إلى قوة حملات عسكرية إقليمية (قوة انتشارية) ذات تكتيكات متقدمة في حرب العصابات، ما يجعل الفارق كبيرًا على المستوى العملياتي والاستراتيجي بين الطرفين.

غير أن العامل الحاسم الذي يؤخذ في الاعتبار عن التطرق إلى أي مواجهة عسكرية بينهما لا يكمن فقط في ميزان القوى العسكري، بل في البنية السياسية والطائفية الهشة للدولة اللبنانية. فالجيش اللبناني يتجاوز كونه قوة قتالية ليكون رمزًا للوحدة الوطنية، ومأسسته تقوم على مبدأ تمثيل الطوائف كافة، ما يمنحه شرعية واسعة وثقة من معظم اللبنانيين. ولكن، هذه التركيبة الوطنية نفسها تشكل قيدًا على تحركات الجيش، إذ لا تزال ذكريات الحرب الأهلية وحالات تفكك الجيش على أساس طائفي عالقة في الوعي الجمعي، وتدرك القيادة أن أي قرار قد يضع الجنود في مواجهة بعضهم البعض داخل وحدات عسكرية قد يؤدي إلى انهيار المؤسسة. لهذا، تتبع القيادة سياسة الحياد السياسي وتجنب المخاطرة التي قد تزعزع التوازن الطائفي الحساس، وغالبًا ما تعيد تفسير أو تؤخر تنفيذ قرارات قد تهدد استقرار الجيش.

عسكريًا، قرار التحرك في مواجهة حزب الله غير مستقل عن التوافق السياسي. فالجيش خاضع لقرار مجلس الوزراء المنقسم سياسياً وطائفياً، ما يعني أن أي ضغط خارجي لدفع الجيش نحو مواجهة الحزب بلا توافق مسبق سيؤدي إلى تفكيك المؤسسة العسكرية نفسها. بالمقابل، لا يمكن فهم حزب الله كقوة عسكرية فقط، بل هو حركة اجتماعية وسياسية متجذرة بعمق في نسيج الطائفة الشيعية والمجتمع اللبناني. فقد بنى حزب الله "دولة موازية" تقدم خدمات شاملة مثل مرافق تعليمية وصحية ومؤسسات مالية كجمعية القرض الحسن، إضافة إلى شبكة من برامج المساعدات الاجتماعية تدعم قاعدة واسعة من السكان، مما يخلق ولاءً يتجاوز الدعم السياسي إلى اعتماد وجودي.

سياسيًا، يمتلك حزب الله حضورًا هامًا عبر تمثيله في البرلمان والحكومة منذ عام 1992، ما يمنحه شرعية داخل النظام اللبناني وقدرة على التأثير وتعطيل القرارات الرسمية عبر آليات ديمقراطية. ورغم تراجع شعبيته الوطنية نتيجة الأزمات الاقتصادية ودوره الإقليمي، إلا أنه يحافظ على دعم قوي داخل الطائفة الشيعية التي تشكل قاعدته الصلبة، حيث أثبتت استطلاعات رأي حديثة أن نحو 85% من الشيعة يثقون به، مقابل دعم ضعيف جدًا من الطوائف الأخرى.

نسبة الثقة في حزب الله بين الطوائف في لبنان

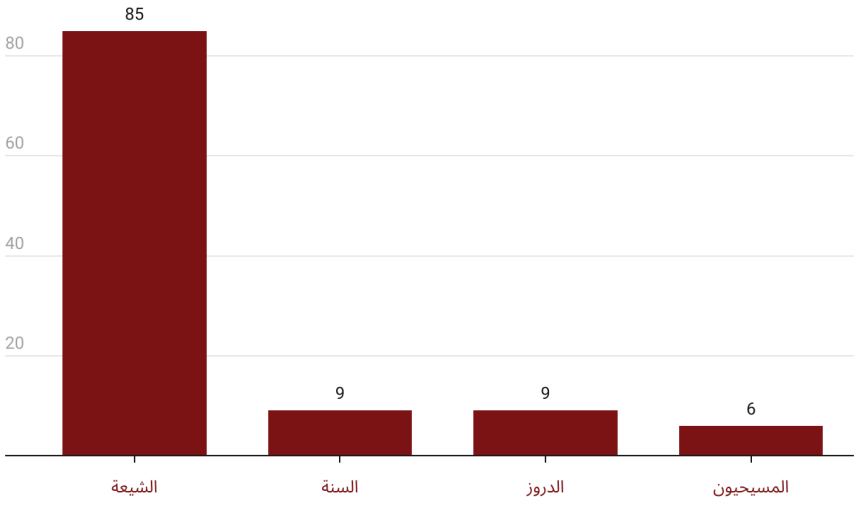

• المصدر: Arab Barometer

لذلك، إن المواجهة العسكرية مع حزب الله لا تعني فقط القتال ضد مقاتليه، بل الدخول في مواجهة مع جزء عميق من المجتمع اللبناني يرتبط بالحزب اجتماعيًا وسياسيًا. وهذا يستدعي، إلى جانب المواجهة الأمنية، بناء بديل قوي قادر على كسب ولاء الناس عبر تقديم الخدمات وتحقيق العدالة، وهو ما فشلت في تحقيقه الدولة اللبنانية على مدى العقود الماضية.

و في الجانب السياسي الأوسع، يرتكز النظام اللبناني على "الديمقراطية التوافقية" أو المحاصصة الطائفية، الذي رغم دوره في إطفاء الحرب الأهلية، فقد تسبب بشلل دائم في اتخاذ القرار، خصوصًا في القضايا السيادية مثل ملف سلاح حزب الله. إذ يمتلك كل مكون سياسي وطائفي رئيسي حق "الفيتو" عمليًا على أي قرار يمس مصالحه الحيوية. وهذا يجعل من تحقيق إجماع وطني على مواجهة سلاح حزب الله أمراً شبه مستحيل، إذ أن اتخاذ قرار عسكري كهذا يعني حتمًا انسحاب الطائفة الشيعية من الحكومة، وفقدانها الشرعية، وتحول القرار إلى إعلان حرب داخلي يقود لبنان نحو حرب أهلية جديدة وفوضى شاملة.

أدوات حزب الله في مواجهة قرارات الدولة

يعتمد حزب الله في مواجهة قرار حصر السلاح بيد الدولة على أربعة أدوات رئيسية متكاملة تجمع بين التصعيد السياسي، التحشيد الشعبي، المناورة البرلمانية، وإدارة الوضع الميداني، مع توظيف تقنيات تهديدية تفاوضية وأمنية لتعطيل تنفيذ الخطة.

التصعيد السياسي وحشد النقاش الوطني

يعتمد الحزب على التصعيد السياسي وحشد النقاش الوطني كآلية لعرقلة أي قرار يستهدف أسلحته معتمدًا على تصعيد سياسي ممنهج يبدأ بالرفض القاطع لتلك القرارات، التي يصفها دائماً بأنها "خطيئة كبرى" و معتبرًا أن أي قرار أحادي هو انتهاك لاتفاقات داخلية وميثاقية التي تحمي وضعيته. ولا يكتفي بالرفض فقط، بل يحوّل النقاش حول سلاحه إلى قضية وطنية تحتاج إلى توافق شامل، بدعوة لفتح "حوار وطني شامل" يتم من خلاله صياغة "استراتيجية دفاعية متكاملة" توافقية. بهذه الطريقة، يؤسس الحزب قاعدة سياسية ورسمية تعيد تعريف موضوع السلاح من مجرد مطالبة بإنهاء تواجد مسلح خارجي إلى صلب الأمن الوطني اللبناني، ما يصعب تجاوزه بدون توافق وطني، وبالتالي يعطل أي إجراءات أحادية الجانب ويبني مبررات لرفض التنفيذ، مستنداً على مبدأ الحوار الذي لا بد أن يسبق أي قرار.

تحريك الحاضنة الشعبية والتهديد بالحرب الأهلية

يشكل حشد الجماهير وتحريك الحاضنة الشعبية إحدى أقوى أدوات الضغط التي يستخدمها حزب الله، بعد الأداة العسكرية، للضغط على الدولة والأطراف السياسية. يمتلك الحزب القدرة على تنظيم احتجاجات مستمرة ومسيرات شعبية واسعة النطاق، إلى جانب استخدام أدوات العصيان المدني التي تعرقل الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويترافق ذلك مع خطاب تهديدي واضح يسلط الضوء على كارثية فرض أي قرار بالقوة، حيث يحذر الحزب من تداعيات قد تفضي إلى اندلاع مواجهة مسلحة شاملة، يصفها حربًا أهلية، وهو سيناريو مرفوض بشدة من غالبية القوى اللبنانية والدولية نظراً لما يترتب عليه من أضرار بالغة على استقرار الدولة والمنطقة. من خلال هذه الاستراتيجية، يعزز الحزب موقعه كطرف لا يمكن تجاوزه إلا بموافقة شعبية واسعة، كما يزرع الخوف من الفوضى والاقتتال الداخلي، مما يرفع من تكلفة أي خطوة عسكرية أو أمنية تستهدف وجوده المسلح.

عند مواجهة قرار الحكومة اللبنانية بحصر السلاح بيد الدولة، لجأ حزب الله إلى استثمار حاضنته الشعبية والشارع كأدوات ضغط فعالة لتعطيل تنفيذ هذا القرار، مع التهويل بخطورة تداعيات قد تصل إلى حرب أهلية. فقد نظم الحزب مسيرات واحتجاجات في مناطق نفوذه، لا سيما في الجنوب، كما نظم فعاليات مثل الدراجات النارية التي عبّرت عن حالة التوتر الشعبي، ما أوجد زخمًا ميدانيًا معاديًا لخطة نزع السلاح. كما أصدر الأمين العام للحزب، نعيم قاسم، تهديدات صريحة بمواجهة "معركة كربلائية" في حال فرض نزع السلاح بالقوة، محملاً الحكومة مسؤولية أي انفجار داخلي أو انهيار أمني محتمل، ومعتبرًا أن مثل هذه الخطوة تُعدّ بمثابة تسليم لبنان للعدو الإسرائيلي وتؤدي إلى فتنة داخلية واسعة النطاق. تعكس هذه التصريحات والأنشطة الميدانية استراتيجية الحزب في استثمار الحاضنة الشعبية كغطاء حيوي لتعطيل تنفيذ القرارات الحكومية، مع رفع منسوب التوتر والتهديد الأمني لتعبئة قواعده استعدادًا لأي مواجهة محتملة على المستوى الشعبي أو الأمني.

كما يسعى الحزب عبر هذه التحركات إلى خلق حالة من الشلل السياسي والاجتماعي تعرقل الحكومة عن تحقيق تقدم في ملف السلاح في ظل البيئة الإقليمية المتوترة والضغوط الدولية المتزايدة. هذا المزيج من اللعب السياسي في البرلمان والاحتكام إلى الشارع مع التلويح بالعنف يعكس أدوات ضغط متكاملة يستفيد منها حزب الله لتعزيز موقفه وغياب بدائل فعالة لدى الدولة اللبنانية.

المناورة السياسية وتعطيل المؤسسات

يستغل حزب الله المناورة السياسية وتعطيل المؤسسات كأدوات أساسية لضمان استمرار نفوذه وتأثيره السياسي في لبنان. ويُعد تمثيله البرلماني والوزاري ركيزة مركزية لهذا التأثير، حيث يستخدم الحزب هذه المناصب والآليات الدستورية لتعطيل عمل الحكومة والمجلس النيابي من خلال الاعتراض المتكرر على القرارات الهامة، وتهيئة أجواء الانسحاب الوزاري الذي يؤدي إلى فقدان الحكومات لشرعيتها أو فعاليتها. وتُعيق هذه الآليات بشكل مباشر اتخاذ القرارات الحيوية، لا سيما تلك التي تهدف إلى وقف وجود السلاح غير الشرعي التابع للحزب. ورغم تراجع بعض أدوات التعطيل التقليدية مثل "الثلث المعطل" بفعل المتغيرات السياسية والإقليمية، لا يزال مستوى الضغط والتأثير السياسي الذي يمارسه حزب الله قويًا للغاية، مما يعقد عمل المؤسسات الحكومية ويجعل أي مبادرة تستهدفه عرضة للتأخير والفشل في ظل سعيه للحفاظ على مصالحه وموقعه داخل الدولة.

تتجلى هذه المناورات في أمثلة عدة، من أبرزها دوره الحاسم في تعطيل تشكيل الحكومات اللبنانية المتعاقبة، خصوصًا بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري عام 2005. إذ استغرق تأليف الحكومات أحيانًا فترات استثنائية طويلة، امتدت لأشهر، نتيجة إصرار حزب الله وحلفائه على إمتلاك "الثلث المعطل" والاحتفاظ بمداخل وزارية استراتيجية مثل وزارة المالية، التي توفر له نفوذًا واسعًا يمكّنه من تعطيل القرارات الحكومية وأساليب إدارة الدولة. كما استغل الحزب تمثيله النيابي والوزاري لتعطيل التشريعات التي تستهدف تقييد نفوذه العسكري والسياسي، ورفض تنفيذ القرارات التي تحتاج إلى توافق وطني واسع، ما أدى إلى شلل شبه دائم في أداء المؤسسات وتجمد إصلاحات هامة، ولا سيما الملفات الحساسة المتعلقة بنزع سلاح الجماعات المسلحة، كما لعب دورًا في تعطيل أنتخاب رئيس الجمهورية خلفًا للميشال عون حيث لجأ حزب الله وحلفاؤه إلى المناورات السياسية لتعطيل العملية الانتخابية، مستغلين موقعهم في البرلمان، ورافضين مرشحين لا ينسجمون مع رؤيتهم، مما أدى إلى استمرارية شغور المنصب الرئاسي لأكثر من عامين. كما تسبب هذا التعطيل في تجميد المؤسسات وتعطيل ملفات إصلاحية حيوية، مع ارتفاع حدة التوترات السياسية والاجتماعية في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، يستخدم الحزب دوره السياسي للدفاع عن مصالحه العسكرية والاجتماعية، متذرعًا بالحفاظ على أمن الطائفة الشيعية التي يمثلها، مما يصعب من أي محاولة جدية لتقليص سلاحه أو تقييد نشاطاته، ويحول دون نجاح أي مبادرة تستهدفه، تحت شعار الحفاظ على الاستقرار الوطني وتجنب الفتنة الطائفية. وهكذا، يوضح مسار حزب الله في لبنان كيف استغل المناورة السياسية والمؤسساتية كأداة استراتيجية مركزية للتحكم في المشهد السياسي، موقعًا الدولة اللبنانية في حالة عجز مستمر عن فرض سيادتها الكاملة، وضامنًا لاستمرار وجوده المسلح وتأثيره داخل البنية السياسية والاجتماعية للنظام اللبناني.

إدارة الغموض الميداني والمفاوضات الخلفية

يتبع حزب الله سياسة التوازن بين تعاون محدود مع الدولة في مناطق معينة (كجنوب الليطاني) لتخفيف الضغوط الدولية وخلق انطباع بالتجاوب، وبين المماطلة في التنفيذ الفعلي للقرارات للمحافظة على وجوده المسلح وكسب الوقت لإعادة بناء ترسانته العسكرية والدفاعية. وفي الوقت ذاته، يستخدم الحزب لهجة التهديد الأمني الواضح بأن أي محاولة لفرض القرارات بالقوة سيقابلها نشوب معركة "كربلائية" - وهي رمز استراتيجي لمعركة مقاومة مصيرية - مما يضع الحكومة تحت ضغط مسؤولية الانهيار الأمني المحتمل والتأكيد على خطورة فرض القرار قسرًا، محملاً إياها مسؤولية أي انهيار أمني أو عسكري. بالإضافة إلى ذلك، يحافظ الحزب على قنوات تفاوض سرية ومباشرة مع جهات رسمية وغير رسمية بالدولة بهدف التوصل إلى تسوية تحفظ له ماء الوجه وتحافظ على دوره السياسي والعسكري، مع إبراز استعداد ضمني لتجنب المواجهة المفتوحة إذا أمكن التوصل إلى تسوية "مشرفة". هذه السياسة المتكاملة بين الميدان والسياسة تقدم للحزب وسائل متعددة للتعامل مع الضغوط وتمكنه من الحفاظ على وضعه ضمن المشهد اللبناني المعقد.

سيناريوهات المواجهة

يضع قرار الحكومة اللبنانية بفرض سيطرة الدولة على جميع الأسلحة حزب الله أمام خيارات حاسمة، ولكل منها تداعيات عميقة على مستقبل لبنان.

السيناريو الأول: نزع السلاح الطوعي والتحول السياسي

رفض حزب الله رفضًا قاطعًا فكرة نزع السلاح الطوعي، معتبرًا إياه "انتحارًا سياسيًا" وخسارة فادحة للكرامة الوطنية. وتؤكد قيادته أن سلاحه هو الدفاع الفعال الوحيد للبنان ضد العدوان الإسرائيلي والتهديدات الإقليمية. ويتجذر هذا الموقف بعمق في السياق التاريخي لاتفاق الطائف، الذي، مع أنه أنهى الحرب الأهلية، سمح لحزب الله، على نحو فريد، بالاحتفاظ بسلاحه، على عكس الميليشيات الأخرى. وقد دعت قرارات مجلس الأمن الدولي اللاحقة (1559، 1680، 1701) مرارًا وتكرارًا إلى نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان، لكن هذه القرارات لم تُنفذ إلى حد كبير، مما سمح لحزب الله ببناء مخزون هائل من الأسلحة. وترى قيادة حزب الله الحالية أن قرار الحكومة اللبنانية بنزع السلاح فرض خارجي، دبرته الولايات المتحدة وإسرائيل خصيصًا لخدمة مصالحهما.

ورغم رفض حزب الله القاطع، إلا أن هناك ضغوطًا داخلية وخارجية كبيرة لنزع السلاح. تُمارس الحكومة اللبنانية، بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ضغوطًا نشطة لنزع سلاح حزب الله، وتربطه صراحةً بمساعدات إعادة الإعمار الضرورية وانسحاب إسرائيلي محتمل من الأراضي المتنازع عليها. وتدعو الأحزاب المسيحية في لبنان بقوة إلى نزع سلاح حزب الله، واصفةً استمرار تسليحه بأنه "غير منطقي وبائد" واستراتيجية لإخضاع لبنان لأجندة إيران الإقليمية. ويجادلون بأن رواية حزب الله عن "أسلحة الردع" لم تعد تُقنع الشعب اللبناني أو المجتمع الدولي. كما يُعرب قادة السنة والدروز عن معارضتهم للجناح العسكري لحزب الله، معتبرين إياه مصدر انقسام طائفي وعائقًا أمام السيادة الوطنية.

وبناءً على حسابات حزب الله الاستراتيجية، وانغماسه الاجتماعي العميق في المجتمع الشيعي، ونظرته إلى ترسانته كرادع لا غنى عنه ضد إسرائيل، فإن نزع سلاحه طوعًا أمرٌ مستبعد للغاية. يرى الحزب أن جناحه العسكري جزء لا يتجزأ من هويته وقوته وقدرته على حماية قاعدته الانتخابية، وهو دور يعتقد أن الدولة اللبنانية لا تستطيع القيام به على النحو الأمثل.

السيناريو الثاني: المواجهة المباشرة مع الجيش اللبناني

إن احتمال وقوع مواجهة عسكرية مباشرة بين الجيش اللبناني وحزب الله محفوف بمخاطر جسيمة وعواقب وخيمة محتملة على لبنان. ولطالما تجنب الجيش اللبناني مثل هذه المواجهة، ويعود ذلك أساسًا إلى الحساسيات الطائفية في البلاد، وما يُنظر إليه على أنه تفوق عسكري لحزب الله. في حين أثبت الجيش اللبناني قدرته في عمليات مكافحة الإرهاب ضد جماعات مثل داعش وجبهة النصرة، مُظهرًا بذلك "حرب مناورات القرن الحادي والعشرين" واستخدامًا فعالًا للمعلومات الاستخبارية والضربات الموجهة ، فإن الصراع مع حزب الله سيكون مختلفًا تمامًا. فحزب الله قوة هجينة عالية التنظيم، مُتمرسة في المعارك، ومتغلغلة بعمق في المناطق المدنية، وتتمتع بخبرة قتالية واسعة اكتسبتها من الحرب الأهلية السورية.

إن نقاط القوة التكتيكية لحزب الله، بما في ذلك ترسانته الصاروخية الضخمة، وآلاف الصواريخ المضادة للدبابات، واستخدامه المكثف للعبوات الناسفة، وشبكته المتطورة من الأنفاق الهجومية ومواقع القتال المُجهزة، ستُشكل تحديات هائلة في الحرب غير المتكافئة بالنسبة للجيش اللبناني. فالعمليات في البيئات الحضرية، حيث يتحصن حزب الله بعمق ويعمل غالبًا من داخل أهداف مدنية، ستؤدي حتمًا إلى خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين، وأضرار جسيمة في البنية التحتية، وربما نزوح داخلي واسع النطاق. وهذا من شأنه أن يُلقي بعبء إنساني واقتصادي لا يُطاق على لبنان المُثقل بالأزمات أصلًا.

وعلاوة على ذلك، فإن المواجهة القسرية تُهدد بتفاقم الانقسامات الطائفية القائمة داخل لبنان، وربما داخل الجيش اللبناني نفسه، على الرغم من جهوده للحفاظ على صورة غير طائفية. وهناك سوابق تاريخية لانقسام الجيش اللبناني على أسس طائفية خلال الحرب الأهلية، وهو سيناريو من شأنه أن يكون مُدمرًا لوحدة البلاد الهشة. في حين أن مقتل حسن نصر الله مؤخرًا وانهيار نظام الأسد قد يُضعفان حزب الله، إلا أنهما قد يجعلانه أيضًا أقل قدرة على التنبؤ بتصرفاته أو أكثر يأسًا، مما قد يزيد من خطر سوء التقدير ورد فعل أكثر عدوانية. ومن شبه المؤكد أن مثل هذا الصراع سيجذب جهات فاعلة إقليمية ودولية، مما يزيد من زعزعة استقرار لبنان والشرق الأوسط الأوسع.

يُعد التوازن الدقيق بين شرعية الجيش اللبناني وتفوق حزب الله العسكري عاملاً حاسمًا في تقييم جدوى المواجهة. تكمن قوة الجيش اللبناني في المقام الأول في شرعيته الوطنية ونظرته كمؤسسة موحدة غير طائفية، تحظى بثقة غالبية المواطنين اللبنانيين والجهات المعنية الدولية. ومع ذلك، فإن قدرته العسكرية، وخاصة من حيث الأسلحة المتطورة والقوة النارية الإجمالية، تُعتبر عمومًا أقل شأنًا من قدرة حزب الله. ويعني هذا التباين الأساسي أنه في حين أن الجيش اللبناني يمتلك سلطة أخلاقية، فإن الاشتباك العسكري المباشر سيكون محفوفًا بالمخاطر سياسيًا وعسكريًا. إن قدرة القوات المسلحة اللبنانية على خوض صراع طويل الأمد وعالي الكثافة ضد جهة غير حكومية مجهزة تجهيزاً جيداً ومتمرسة في المعارك ومتمركزة في المناطق المدنية أمر مشكوك فيه، نظراً لمعداتها القديمة، والقيود المالية، والاعتماد على المساعدات الخارجية. وبالتالي، فإن المواجهة المباشرة قد تقوض الدور الموحد للقوات المسلحة اللبنانية، وتفتت تماسكها الداخلي، وتضعف في نهاية المطاف مؤسسات الدولة ذاتها التي من المفترض أن تدافع عنها، دون ضمان نصر عسكري حاسم.

السيناريو الثالث: جمود طويل الأمد ومفاوضات تدريجية

تشير الديناميكيات السياسية الحالية إلى أن الجمود الطويل، إلى جانب مفاوضات مستمرة، وإن كانت صعبة، لنزع السلاح التدريجي، هو السيناريو الأكثر احتمالاً. وبينما رفض حزب الله علناً خطة الحكومة لنزع السلاح، إلا أنه لم يلجأ بعد إلى القوة العسكرية، مما قد يشير إلى تحول استراتيجي في ظل قيادة جديدة أو ضعف في قدراته بعد النزاعات الأخيرة مع إسرائيل. وهذا يفتح الباب أمام نهج تدريجي لنزع السلاح، والذي تسعى بيروت، بحسب التقارير، إلى التفاوض عليه مع الولايات المتحدة، بشرط انسحاب إسرائيل من مواقع استراتيجية في جنوب لبنان، ووقف الغارات الجوية الإسرائيلية، وضمان التزامات بتقديم مساعدات كبيرة لإعادة الإعمار.

وقد لعب الجيش اللبناني بالفعل دوراً في تفكيك البنية التحتية العسكرية لحزب الله. أفادت التقارير أنها عالجت 460 انتهاكًا من أصل 670 انتهاكًا أبلغت عنها إسرائيل، وفككت أكثر من 90% من البنية التحتية العسكرية لحزب الله في جنوب لبنان، استنادًا في كثير من الأحيان إلى معلومات استخباراتية إسرائيلية. وهذا يشير إلى درجة من التعاون والقدرة، لا سيما في المناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني، حيث انتشر الجيش اللبناني في حوالي 100 موقع منذ نوفمبر 2024. كما اكتشفت اليونيفيل، بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، "شبكة واسعة من الأنفاق المحصنة" ومخابئ الأسلحة في جنوب لبنان، والتي كُلّف الجيش اللبناني بتفكيكها.

ويُشكّل الضغط والمساعدات الدولية عاملي ضغط حاسمين في هذا السيناريو. يقدم الشركاء الدوليون، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مساعدات مالية وعسكرية كبيرة للجيش اللبناني، ويربطونه صراحةً بتعزيز سلطة الدولة وجهود نزع السلاح. استثمرت الولايات المتحدة أكثر من 3 مليارات دولار في الجيش اللبناني منذ عام 2006، مما مكّنه من أن يكون قوة استقرار. وتعهدت فرنسا بتقديم 100 مليون دولار، وأعلن الاتحاد الأوروبي عن مشروع بقيمة 12.5 مليون يورو لدعم الجيش اللبناني في جهود التعافي وتعزيز الأمن في جنوب لبنان. تُعد هذه المساعدة بالغة الأهمية في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي يمر بها لبنان، والتي أثرت على ميزانية الجيش اللبناني وقدرته الشرائية.

أظهر حزب الله استعدادًا للمشاركة في مناقشات حول "استراتيجية الأمن الوطني"، مما يشير إلى انفتاح محتمل على التفاوض، مع الحفاظ على وضعه العسكري. ومع ذلك، فإن قدرته على تكييف شبكاته المالية وطرق التهريب ستكون أساسية لمرونته على المدى الطويل في مواجهة العقوبات الدولية وضغوط الدول. ويظل دور اليونيفيل وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 ذا صلة. يدعو القرار إلى وقف الأعمال العدائية، وزيادة قوة اليونيفيل، ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان، وإنشاء منطقة عازلة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني خالية من الأفراد المسلحين غير القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل. وفي حين فشلت اليونيفيل إلى حد كبير في نزع سلاح الجهات الفاعلة من غير الدول، فإنها تراقب الخط الأزرق وتنسق مع القوات المسلحة اللبنانية والجيش الإسرائيلي لمنع التصعيد. ويُنظر إلى الدعم الدولي المستمر لليونيفيل والجيش اللبناني على أنه أمر حاسم للحفاظ على الاستقرار وتسهيل بسط سلطة الدولة.

ختاماً، يكشف التحليل عن فجوة هائلة بين قدرات الجيش اللبناني المحدودة من جهة، سواء في العتاد أو الميزانية أو التسليح، وبين قدرات حزب الله العسكرية والتقنية المتقدمة وخبراته الميدانية المتراكمة من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك النفوذ السياسي والاجتماعي الكبير الذي يتمتع به الحزب داخل الطائفة الشيعية وفي منظومة الحكم اللبناني بشكل عام. ورغم أن الدعم الدولي للجيش ضروري لبقائه، إلا أن هذا الدعم مشروط ويحدّ من فرص تطوير قدراته لمواجهة حزب الله دون تعريضه لخطر الانهيار في حال اندلاع مواجهة فعلية. حيث أظهرت التجارب السابقة قدرة الجيش على استهداف بعض البنى التحتية لحزب الله في جنوب لبنان خلال حرب 2023-2024، لكن ذلك بقي محدود التأثير بسبب غياب الظروف السياسية والأمنية الملائمة لمواجهة شاملة في ظل شبكة الحزب الواسعة ونفوذه الشعبي والسياسي.

في المقابل، يتفوق الجيش اللبناني بهيكليته التنظيمية كقوة نظامية متخصصة قادرة على الانتشار والسيطرة على مساحات جغرافية واسعة، مع وحدات خاصة ذات تدريب عالي وكفاءة متميزة مثل فوج المغاوير والفوج المجوقل. أما حزب الله فيسلط تفوقه الساحق على مجال القوة النارية غير المتكافئة، وتوجيه الأضرار الاستراتيجية والقدرة على العمل في بيئات قتالية معقدة ومتعددة الأبعاد. فعقيدته القتالية وتنظيمه وتدريبه صُمما خصيصًا لمواجهة جيوش متفوقة تكنولوجيًا مثل الجيش الإسرائيلي، مما يمنحه أفضلية في أي سيناريو حرب غير نظامية أو صراع داخلي. ومن الناحية المالية، فإن التشابه الظاهري في الميزانية السنوية بين الجيش وحزب الله يخفي فروقات جوهرية، فالجيش يتحمل أعباء تشغيلية ضخمة تتعلق بالبنية التحتية والرواتب والخدمات الأساسية، مما يقلص موارده المخصصة للتسليح النوعي، بينما يحصل حزب الله على دعم إيراني مباشر يشمل أسلحة وتدريباً وتقنيات لا تدخل ضمن ميزانيته النقدية، ما يسمح له بتركيز موارده على تعزيز قدراته القتالية.

في ضوء هذه الفجوات، فإن أي مواجهة عسكرية مباشرة بين الجيش اللبناني وحزب الله ستؤدي إلى سيناريو كارثي ينبئ بتفاقم الصراع الداخلي، وانهيار أمني يعيد البلاد إلى أجواء الحرب الأهلية يفتح المجال لإسرائيل ببسط سيطرتها العسكرية في الجنوب اللبناني وقد يصل الأمر إلى الاحتلال المباشر تحت ذريعة حماية حدودها من الحرب الأهلية في الداخل. وفي المقابل، يملك حزب الله أدوات فعالة لتعطيل تنفيذ أي قرار رسمي، بدءًا من التصعيد السياسي والشعبي وصولًا إلى تعطيل مؤسسات الدولة عبر نفوذه البرلماني والحكومي. لذلك، يبدو أن التصدي العسكري المباشر للحزب خيار شبه مستحيل في ظل غياب توافق وطني حقيقي، وتقوية مؤسسات الدولة لبنان. ويبدو أن الطريق الأكثر واقعية يتمثل في اعتماد استراتيجية دفاعية توافقية وإيجاد مخرج سياسي يحد من نفوذ السلاح غير الشرعي خارج إطار الدولة، بدلاً من المخاطرة بمواجهة محسومة النتائج لصالح من يملك القوة الأكبر والأسلحة الأكثر تطورًا.

تجهيزات الجيش اللبناني

المراجع

1. Alexander, Kristian. "Hezbollah's Hybrid Model Under Strain: Relative Decline and the Evolving Dynamics of Irregular Warfare in Lebanon." Irregular Warfare Initiative. July 3, 2025. https://irregularwarfare.org/articles/hezbollah-hybrid-warfare-decline/.

2. Awadah, Ali. "Disarming Hezbollah: A Pathway to Sovereignty or Recipe for War?" The New Arab, August 11, 2025. https://www.newarab.com/analysis/disarming-hezbollah-pathway-sovereignty-or-recipe-war.

3. Beeri, Tal. "Hezbollah Smuggling: Weapons to Lebanon, Drugs from Lebanon." Alma Research and Education Center, July 1, 2025. Accessed August 18, 2025. https://israel-alma.org/hezbollah-smuggling-weapons-to-lebanon-drugs-from-lebanon/.

4. Bureau of Political-Military Affairs. "U.S. Security Cooperation with Lebanon." United States Department of State, January 20, 2025. Accessed August 18, 2025. https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-lebanon.

5. Carroll, Rosaleen. "US Green Lights $95 Million in Aid for Lebanon's Army." Al-Monitor. March 5, 2025. https://www.al-monitor.com/originals/2025/03/us-green-lights-95-million-aid-lebanons-army.

6. CFR Editors. "What Is Hezbollah?" Council on Foreign Relations, October 29, 2024. https://www.cfr.org/backgrounder/what-hezbollah.

7. Ghaddar, Hanin. "What Nasrallah's Death Could Mean for the Hezbollah Network." The Washington Institute, September 28, 2024. Accessed August 18, 2025. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/what-nasrallahs-death-could-mean-hezbollah-network.

8. Ghaedi, Monir. "How Do Hamas and Hezbollah Compare with Israel Militarily?" Dw.Com. October 21, 2023. https://www.dw.com/en/how-do-hamas-and-hezbollah-compare-with-israel-militarily/a-67166698.

9. GlobalFirepower. "2025 Lebanon Military Strength." Accessed August 18, 2025. https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=lebanon.

10. Hage Ali, Mohanad. "Power Points Defining the Syria-Hezbollah Relationship." Carnegie Endowment for International Peace, March 29, 2019. Accessed August 18, 2025. https://carnegieendowment.org/research/2019/03/power-points-defining-the-syria-hezbollah-relationship?lang=en.

11. IDF. "Hezbollah and Lebanon: An In-Depth Examination Under Hassan Nasrallah's Leadership." Accessed August 18, 2025. https://www.idf.il/en/mini-sites/hezbollah-and-lebanon-an-in-depth-examination-under-hassan-nasrallahs-leadership/.

12. Jcookson. "Experts React: Hassan Nasrallah Is Dead. What's Next for Hezbollah, Israel, and Iran?" Atlantic Council, September 28, 2024. Accessed August 18, 2025. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/experts-react/experts-react-hassan-nasrallah-is-dead-whats-next-for-hezbollah-israel-and-iran/.

13. Kayssi, Issam. "Where March 14 Came up Short." Carnegie Endowment for International Peace, March 14, 2025. Accessed August 18, 2025. https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/03/where-march-14-succeeded-and-failed?lang=en.

14. Maksoud, Clovis F, Kingston, Paul, Barnett, Richard David, Bugh, et al. "Lebanon People, Economy, Religion, and History." Encyclopedia Britannica, August 16, 2025. Accessed August 18, 2025. https://www.britannica.com/place/Lebanon/Civil-war.

15. McFall, Marni Rose. "Hezbollah's Military: How Does It Compare to Israel's Forces." Newsweek. July 9, 2024. https://www.newsweek.com/hezbollah-military-compared-israel-idf-military-1922094.

16. Michael Young. "Hezbollah's Margin Is Tightening." Carnegie Endowment for International Peace, August 6, 2025. Accessed August 12, 2025. https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/08/hezbollahs-margin-is-tightening?lang=en.

17. Nerguizian, Aram. "The Lebanese Armed Forces, Hezbollah, and Military Legitimacy." CSIS, October 4, 2017. Accessed August 18, 2025. https://www.csis.org/analysis/lebanese-armed-forces-hezbollah-and-military-legitimacy.

18. RANE World View. "Can Lebanon Navigate the Minefield of Disarming Hezbollah?" August 7, 2025. Accessed August 18, 2025. https://worldview.stratfor.com/article/can-lebanon-navigate-minefield-disarming-hezbollah.

19. Robinson, Kali. "What Is Hezbollah? What to Know About Its Origins, Structure and History." PBS News, October 16, 2023. Accessed August 18, 2025. https://www.pbs.org/newshour/world/what-is-hezbollah-what-to-know-about-its-origins-structure-and-history.

20. Schenker, David. "Now Is Not the Time to Ease up on Hezbollah—or Beirut." The Washington Institute, July 9, 2025. Accessed August 18, 2025. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/now-not-time-ease-hezbollah-or-beirut.

21. Security Council Report. "Lebanon: Consultations on Resolution 1701," March 14, 2025. Accessed August 18, 2025. https://www.securitycouncilreport.org/whatsinblue/2025/03/lebanon-consultations-on-resolution-1701.php.

22. Sewell, Abby. "Lebanon's Shiite Ministers Protest Hezbollah Disarmament Plan." AP News, August 7, 2025. Accessed August 18, 2025. https://apnews.com/article/lebanon-hezbollah-israel-darrell-issa-army-c4c7bb6fc380f2b2acd8b7e9bd81512b.

23. Shaan Shaikh and Ian Williams, "Missiles and Rockets of Hezbollah," Missile Threat, Center for Strategic and International Studies, June 26, 2018, last modified August 10, 2021, https://missilethreat.csis.org/country/hezbollahs-rocket-arsenal/.

24. Teller, Neville. "As Hezbollah Weakens, Lebanon Recovers - Opinion." The Jerusalem Post. August 11, 2025. https://www.jpost.com/opinion/article-863772.

25. Trauger, Katherine. "Examining Extremism: Hezbollah." CSIS, March 26, 2024. Accessed August 18, 2025. https://www.csis.org/blogs/examining-extremism/examining-extremism-hezbollah.

26. Wilson Center. "Doctrine of Hezbollah," October 20, 2023. Accessed August 18, 2025. https://www.wilsoncenter.org/article/doctrine-hezbollah.

27. Wilson Center. "Hezbollah's Record on War & Politics," October 25, 2023. Accessed August 18, 2025. https://www.wilsoncenter.org/article/hezbollahs-record-war-politics

مركز الحبتور للأبحاث

تقديرات استراتيجية

عن المركز

يسعى مركز الحبتور للأبحاث إلى أن يكون مركزًا رائدًا للتميز في الدراسات السياسية والاقتصادية والإنذار المبكر في المنطقة، وتتمثل رؤيتنا في تعزيز السياسات وصنع القرارات المستنيرة المبنية على الأدلة التي تُعزز التنمية المستدامة، وتقوي المؤسسات، وتعزز السلام والاستقرار الإقليميين. نحن ملتزمون بتقديم حلول مبتكرة للتحديات الأكثر إلحاحًا في المنطقة من خلال البحث والتحليل والحوار.

تقديرات استراتيجية

إصدار غير دوري يصدر عن مركز الحبتور للأبحاث، يقدم تحليلاً معمقًا وتقييمًا مستقبليًا للقضايا السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية ذات التأثير الاستراتيجي على المنطقة العربية والعالم. بهدف تزويد صناع القرار والباحثين والمهتمين برؤية مستنيرة حول التطورات والتحديات والفرص الناشئة.